

الاقتصاد الأزرق كتحد جديد لتنويع الاقتصاد الجزائري

The Blue Economy As A New Challenge To Diversify The Algerian Economy

منور فريدة*، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1

menour.farida.univalger1@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025/05/15 تاريخ قبول المقال: 2025/10/29 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

الملخص:

لقد غدت السواحل، البحار والمحيطات فضاءات جيواستراتيجية أساسية، فانتقلت اهتمامات الدول إلى هذا العالم البحري، الذي يمنح فرصا معتبرة للاقتصاد في السنوات القادمة. وهكذا انطلق تنافس كبير لاستغلال ثروات هذه المساحات الشاسعة التي كانت منذ الأزل بعيدة كل البعد عن النشاطات الاقتصادية ماعدا البعض منها المتصل مباشرة بها. فبدأ استزراع المسطحات البترولية offshore، واستغلال الموارد المعدنية، نظرا لتناقص كمياتها على اليابسة، كما بدأ تطوير نشاطات جديدة مثل الطاقات البحرية المتجددة والبيوتكنولوجيا زيادة على الخدمات المتنوعة المتصلة بهذا المجال. وعليه، أصبح من الضروري بما كان، دراسة النظم البحرية والمحيطية، دراسة غاية في الدقة بكل ما تشكله من تعقيدات لتفادي تعريضها للخطر جراء النشاطات البشرية واعتماد طريقة سليمة لتسيير مواردها، واختيار أفضل السبل للاستغلال بالنسبة للأنشطة المستقبلية، أي جعلها لا تتعارض مع حماية البيئة البحرية. ونتيجة لذلك، ظهر مفهوم جديد للتعبير عن كل نشاط له اتصال بالبحر سواء عن قريب أو بعيد، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا الوسط ولا يهدد نظمه، هو الاقتصاد الأزرق.

الكلمات المفتاحية: بحار ومحيطات، تنمية اقتصادية، نظم بيئية، خدمات، استدامة.

Abstract:

The seas and oceans have been essential geostrategic spaces, so the interests of states have moved top this marine world, which offers significant opportunities for the economy in the coming years. Thus, a great competition was launched to exploit the wealth of these vast areas which were, from time immemorial, far from economic activitie, except for those directly connected to them, so the cultivation of oil flats and the exploitation of mineral resources began, due to the decrease in their quantities on land, as well as the development of new activities began, such as marine renewable energies and biotechnology, in addition to the various servises related to this field. As a result, a new concept emerged to express each activity that has a connection with the sea whether near or far and taken into account the specificities of this medium, which is the blue economy.

Key words : Seas and oceans - economic development - environmental systems - services - sustainability.

المقدمة:

يعتبر البحر والساحل فضاءين لتحقيق الرهانات الاستراتيجية الكبرى متعددة الأشكال والأنواع في مجالات و يتطلب الترابط و التعايش بين هذه الرهانات بعدا شاملا و نظاميا ، يستند على العلم ، التجديد و التكنولوجيات الحديثة.

هذا ، و في ظل تناقص و عدم ديمومة الموارد ، يشكل الاقتصاد البحري بالنسبة للجزائر ، وسيلة فعالة لتنويع الاقتصاد الوطني ككل و المحلي بالنسبة للبلديات الساحلية ، عن طريق تطوير و تقييم النشاطات ذات الصلة بالفضاءات البحرية و الساحلية و مواردهما الطبيعية .
فالاقتصاد الأزرق يفتح آفاقا جديدة للفواعل الاقتصادية الوطنية و شركائهم ، و يشكل محركا للتنظيم و الاستعمال المستدام للموارد البحرية و الساحلية.

و في هذا الإطار ، عرفت اللجنة الأوروبية الاقتصاد الأزرق على أنه "كل نشاط اقتصادي متصل بالمحيطات و البحار والشواطئ و يغطي مساحة كبيرة من القطاعات التي كانت موجودة من قبل و المستجدة".
و في تقرير للاتحاد الأوروبي لعام 2022 ، ورد أن الاقتصاد الأزرق يشمل كل النشاطات الاقتصادية القطاعية و ما بين القطاعية المعتمدة أو المرتبطة أو ذات العلاقة مع المحيطات ، البحار أو الشواطئ ، و التي تشمل على النشاطات البحرية ، مثل المؤسسات العاملة في مجال النشاطات المرتبطة بالموارد البحرية الحية ، كالصيد البحري أو تربية المائيات و الموارد البحرية غير الحية ، كطاقات البحرية المتجددة ، تحلية مياه البحر ، النقل البحري و السياحة الشاطئية.

و وفقا للأمم المتحدة ، فإن الاقتصاد الأزرق يشمل كذلك النشاطات المرتبطة بالبحر و التي تستعمل وسائل و / أو تنتج موادا و خدمات عن طريق هذا الأخير أو تلك التي لا يمكنها التواجد لولا البحر مثل معالجة فواكه البحر ، البيوتكنولوجيا بناء و إصلاح السفن ، النشاطات المينائية ، العتاد، الخدمات الرقمية¹ .
فالاقتصاد الأزرق وفقا لنظرة الأمم المتحدة يشمل على جانب كبير من القطاعات الاقتصادية و السياسية التي تجعل من استعمال الموارد البحرية يتم بطريقة مستدامة ، فتحدي الاستدامة غدى مركز كل الاهتمامات لأن الاقتصاد الأزرق يساهم مساهمة مباشرة في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة المسطرة من طرف الأمم المتحدة و خصوصا الهدف رقم 14 المتعلق بالمحيطات و البحار.

البنك الدولي من جهته ، يجعل من الاقتصاد الأزرق وسيلة "للاستعمال المستدام للموارد المحيطية لتحقيق التنمية الاقتصادية تحسين وسائل المعيشة و الشغل ، مع المحافظة على صحة و سلامة النظام البيئي المحيطي". وعليه يعرف الاقتصاد الأزرق بكونه "مفهوما يرمي إلى ترقية التنمية الاقتصادية ، الاندماج الاجتماعي و المحافظة على وسائل المعيشة موازاة مع الاستدامة البيئية للمحيطات و المناطق الشاطئية"² .
و بالرجوع إلى الجزائر ، و في إطار الاجتماعات الجهوية المتوسطية ، اجتمع وزراء الشؤون الخارجية للحوار 5 + 5 بتاريخ 21 جانفي 2018 في الجزائر العاصمة و انتهى الاجتماع بإعلان الجزائر ، الذي

أبدى فيه المسؤولون رغبة بلدانهم في تدعيم التعاون لتفعيل الأجندة 2030 تحقيقا للتنمية المستدامة و إدماج أهداف هذه الأخيرة في الأجندات الوطنية مع تسخير كل الوسائل لتحقيق ذلك.

و في هذا الصدد أكد الوزراء ، على هشاشة منطقة البحر الأبيض المتوسط و تأثرها الشديد بالتغير المناخي لذا فإنه من الضروري تدعيم جهود التنسيق و التعاون فيما بين بلدانهم ، في إطار الالتزامات الدولية و الشراكة مع الفواعل غير الحكومية ، مع الالتزام بتطبيق اتفاق باريس حول المناخ.

و ذكر المجتمعون باللقاء الوزاري غير الرسمي حول "الاقتصاد الأزرق في المتوسط" الذي جمعهم في مدينة نابولي Naples بتاريخ 30 نوفمبر 2017، و اعتمدتهم في هذا الإطار مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في المتوسط الغربي، و دعوا من جهة أخرى إلى الاستغلال المستدام، للفرص التي يمنحها الاقتصاد البحري في مجالات الاستثمار و التشغيل ، و لكن يجب أن يكون ذلك في إطار حماية البيئة البحرية و التنوع البيولوجي.

و دعا المسؤولون إلى ضرورة تنصيب "لجنة مديرة لمبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في المتوسط الغربي" بمساعدة من اللجنة الأوروبية و الاتحاد من أجل المتوسط و حيوا بالمناسبة دور الجزائر و فرنسا اللتان سوف ترأسان مشاركة هذه اللجنة.

و عبر الوزراء في الأخير عن تدعيمهم مبادرة إعداد "اتفاقية عالمية" Un pacte mondial للبيئة تحت قبة منظمة الأمم المتحدة مخصصة لجمع كل مبادئ قانون البيئة³.

على المستوى المالي، فإن ميزانية المخطط تتمثل في صندوق التخصيص الخاص الذي يمول عن طريق مساهمات الدول الأعضاء.

و للخوض في غمار هذا البحث طرحت الإشكالية التالية : ما هي الآليات التي اعتمدتها الجزائر لتفعيل سياسة الاقتصاد الأزرق ؟ و ماهي الإمكانيات المتاحة لها للوصول إلى الهدف ؟ و ما هي مختلف التحديات المطلوب مواجهتها ؟

المناهج المعتمد عليها في هذه الدراسة، هي الوصفي لتشخيص الوضع و التحليلي لتوضيح بعض المسائل الدقيقة و الاستشرافي لبيان ما سوف قد يؤول إليه الحال مستقبلا.

1- تفعيل سياسة الاقتصاد الأزرق في الجزائر:

يعتبر الاقتصاد الأزرق ، مبادرة لتحقيق التنمية المستدامة وهو يعبر عن اقتصاد دائري، غير ملوث إلى راحة الإنسان و تحقيق العدالة الاجتماعية، و يهدف إلى خلق مناصب شغل و يقلل من الأخطار البيئية.

1.1- الإطار القانوني للاقتصاد الأزرق:

يرمي الاقتصاد الأزرق الذي كان محلا لمؤتمر انعقد بالجزائر بين 3 و 4 ديسمبر 2018 ، إلى إعداد سياسة تضمن إدماج كل الأبعاد ذات الاتصال بالبحر في تصور واحد ، مراحل تنفيذ هذه السياسة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف المحيطة، السياسية، المالية الشراكة و الطاقات البشرية.

علما أن الجزائر تعتبر بلدا مرتبطا ارتباطا وثيقا بمداخل المحروقات ، و تغيير هذا النمط الاقتصادي يعتبر مسارا شاقا و معقدا يستلزم سنوات طويلا من العمل الجاد .

و للوصول إلى الهدف يجب مراجعة النظم الانتاجية على المستوى الوطني ، و نماذج التعاون و الشراكات مع كل من فضاءات الساحل الإفريقي و الأورو متوسطي.

و في هذا الإطار ، يعتبر الفضاء البحري ، موارده و الخدمات التي يتيحها ، آليات دفع قوية لخروج الجزائر من التبعية للمحروقات و التقليل من هشاشتها الاقتصادية.

كما يعد الاقتصاد الأزرق بالنسبة للجزائر ، من الوسائل الفعالة لتحقيق تنمية مستدامة للمناطق البحرية و الشاطئية و يندرج في سياق التحديات الاقتصادية و السياسية المختلفة⁴.

و تحقيقا لهذا المسعى ، وضعت الجزائر ترسانة قانونية هامة لحماية بيئتها البحرية من مختلف التهديدات التي تحاصر سلامة هذه الأخيرة ، و وقعت أو صادقت على اتفاقيات دولية تساعد على تطبيق هذا النوع الجديد من الاقتصاد.

إن أول آلية للجزائر في هذا الإطار ، هو استحداثها للمنطقة الاقتصادية الخالصة عن طريق المرسوم الرئاسي رقم 18- 96 المؤرخ في 20 مارس 2018، و هي بذلك قد وسعت من نطاق سيطرتها على الثروات البحرية و المجالات البحرية التي يمكن أن تستثمر فيها.

الصلاحيات التي تمارسها الدولة الجزائرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، حددها الجزء الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

و بالرجوع إلى هذا الجزء المعنون بالمنطقة الاقتصادية الخالصة ، نجده يحدد أولا في المادة 55 ، النظام القانوني لهذه المنطقة بحيث أن حقوق و سلطات الدولة الساحلية و حقوق و حريات الدول الأخرى ، تخضع لأحكام الاتفاقية.

و من أبرز حقوق الدولة الساحلية في هذه المنطقة و التي تسعى إلى حمايتها، استكشاف و استغلال و تسخير الموارد الطبيعية بيولوجية كانت أم غير بيولوجية ، زيادة على حق وضع و استعمال الجزر الصناعية ، البحث العلمي البحري، و على هذه الأخيرة واجب المحافظة على هذا الوسط البحري و واجب الأخذ بعين الاعتبار حقوق و واجبات الدول الأخرى.

و لقد عبرت المادة 3 من المرسوم المذكور عن تلك الحقوق، بممارسة "الجمهورية الجزائرية حقوقها السيادية و ولايتها في منطقتها الاقتصادية الخالصة".

من جهة أخرى ، عملت على تحديد حدودها البحرية مع الجمهورية التونسية عن طريق ابرام اتفاقية ثنائية بين الطرفين بالجزائر بتاريخ 11 جويلية 2011 و تمت المصادقة عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 13 - 316 المؤرخ في 16 سبتمبر 2013 .

كما طبقت الجزائر سياسة ترمي إلى مكافحة التلوث البحري على المستوى الداخلي و يتجلى ذلك في أحكام الأمر 76 - 80 المتضمن القانون البحري المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المعدل و المكمل⁵، و المرسوم 83 - 580 المؤرخ في 22 أكتوبر 1983 المتضمن إلزام ربابنة السفن التي تحمل على متنها البضائع الخطيرة السامة أو الملوثة بالإشارة إلى ذلك في حالة وقوع حادث في البحر⁶.

زيادة على قوانين أخرى مثل ، القانون المتعلق بالصيد البحري و تربية المائيات، القانون المتعلق بحماية الساحل و تشمينه القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، القانون المتعلق بالمحروقات المعدل و المكمل⁷ و قانون المناجم.

و لمكافحة التلوث البحري الناتج عن الحوادث، تم وضع جهاز تلبحر، في الواجهات البحرية الثلاث⁸. هذا ما يتعلق بالعمل على مستوى الداخلي ، أما ما يخص مشاركة الجزائر المجتمع الدولي في مسعى تفعيل الاقتصاد الأزرق ، و نظرا لخطورة الوضع البيئي على المستوى العالمي، صادقت الجزائر على عدد هام من الاتفاقيات الدولية و الجهوية منها، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ، اتفاقية برشلونة، الاتفاقية الدولية لسنة 1990 حول التعاون و مكافحة التلوث بالمحروقات OPRC اتفاقية 1972 حول التنظيم الدولي لمكافحة التصادم في البحر 1972 COLREG ، الانضمام إلى اتفاقية MARPOL 1973/1978 ، الانضمام إلى اتفاقية 1978 حول معايير تكوين رجال البحر و منحهم الشهادات 1978 STCW، والتوقيع على البروتوكول المتعلق بالتسيير المندمج للمناطق الشاطئية كما صادقت على اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي البحري.

كما يجب التذكير هنا بموقف الجزائر و اهتمامها بمسائل البيئة و التلوث البحري على وجه الخصوص حيث أن اهتمامها بهذا المجال ، لم يظهر في فترة الثمانينات فحسب مع بداية انتشار الوعي البيئي ، و إنما حصل ذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال ، حيث بدأ انضمامها إلى هذا النوع من الاتفاقيات الدولية منذ سنة 1963 ، و خير مثال على ذلك مصادقتها على الاتفاقية الدولية لمكافحة تلوث مياه البحر بالوقود ، عن طريق المرسوم رقم 63 - 344 المؤرخ في 11 سبتمبر 1963⁹.

لم تكتف الجزائر بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية و الإقليمية لمكافحة آفة التلوث ، و زيادة في الحرص لجأت إلى التعاون مع دول الجوار (تونس و المغرب) فسارعت للمصادقة على الاتفاق المبرم مع جيرانها و المتضمن المخطط الاستعجالي شبه الإقليمي للاستعداد و التصدي لحوادث التلوث البحري في منطقة جنوب غرب المتوسط الموقع في الجزائر بتاريخ 20 جوان 2005¹⁰.

و تطبيقا للالتزامات الدولية، أدرجت الجزائر مبادئ التنمية المستدامة في سياستها العامة و البرامج الوطنية، و خصوصا تلك المتعلقة بحماية البيئة، كالمحافظة على النظم البيئية التغيرات المناخية، حماية الموارد الطبيعية النباتية و الحيوانية، تسيير النفايات.

و لمواجهة هذه التحديات يجب تشخيص المشاكل البيئية أولا ثم ترجمة الحلول عن طريق نصوص قانونية و أخرى تنظيمية لمعالجة الأوضاع، و استحداث مؤسسات و هياكل أساسية و مخططات و إعداد ورقة طريق واضحة المعالم¹¹.

و من أبرز الالتزامات الدولية ، الهدف 14 من التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة في آفاق 2030 و هو الخاص بحماية و الاستغلال المستدام للمحيطات و البحار و الموارد البحرية.

علما أن البحار و المحيطات تشكل أكبر نظام بيئي على كوكب الأرض و توفر نصف كميات الأكسجين التي نتنفسها، كما تعتبر منظما للطقس، و تحتوي على ثروات كثيرة، و أن عددا كبيرا من البشر يعيشون في المناطق الشاطئية، حيث أن نظامهم المعيشي مرتبط بالقرب من البحر.

لكن، و رغم هذه الأهمية إلا أنها تتعرض لخطر يهدد سلامتها، كتحمض المحيطات ، الصيد الفاحش و التلوث البحري و تملح المياه الشاطئية ...

و تشير التوقعات إلى أنه في آفاق 2050، سوف تزيد نسبة التملح ب 21 %، و لتقادي الكارثة يجب إقامة مصافي المياه العادمة في المناطق الشاطئية و تفعيل الموجودة منها و مراجعة بعض الممارسات الفلاحية¹²، و من التهديدات أيضا ، يمكن الإشارة إلى استنزاف الموارد البحرية بكل أنواعها عن طريق الصيد العشوائي و الجائر و التلوث بكل مصادره و أشكاله خصوصا ذلك القادم من الأرض أو الساحل نحو البحر و الذي يمثل 80 % من التلوث البحري.

و لتقادي هذا الوضع ، نصت المادة 207 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على ضرورة اتخاذ الدول جميع التدابير الضرورية من قوانين و تشريعات ، للتحكم في التلوث ذي المصدر الأرضي و التخفيف منه .

لقد تم تأكيد تمسك الجزائر مرة أخرى بالمبادئ التي تم إقرارها على المستوى الدولي ، من خلال تجسيد المادة المذكورة أعلاه في نص تشريعي هو القانون رقم 02 - 02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 ، المتعلق بحماية الساحل و تنميته¹³ ، كما يبرز ذلك في مخطط عمل الحكومة لتفعيل برنامج رئيس الجمهورية الذي أقر أنه "لضمان تحقيق تنمية مستدامة تأخذ الحكومة بعين الاعتبار البعد البيئي في السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، و في هذا الإطار تعمل على توطيد، بصورة مستدامة ،عن طريق نشاطات مضبوطة للتوعية و التربية، ثقافة بيئية و تستمر في إنجاز مؤسسات التسيير المندمج للنفايات و تعميم عمليات الجمع و الفرز الانتقائي لهذه الأخيرة، الاسترجاع و الرسكلة التي تعتبر طاقة للتنمية" ... زيادة على ذلك "تعمل الحكومة على المحافظة على الأوساط الطبيعية و التنوع البيولوجي و خفض كل أشكال التلوث و مكافحتها مع حماية النظم البيئية للساحل و المناطق الرطبة و الحظائر الطبيعية و في الأخير توطيد الجهاز المؤسسي لحماية البيئة"¹⁴.

من جانب آخر، تعتبر الجزائر طرفا فعالا في المفاوضات الدولية للأمم المتحدة حول البيئة و التنمية المستدامة منذ البدء فيها، و هي تساهم في المجهود الجماعي الرامي إلى تفعيل مختلف النصوص الدولية لترقية التنمية المستدامة.

كما رفعت الجزائر التحدي، لمواجهة خطر المساس بالموارد الطبيعية، التغير المناخي و التلوث ، هذا التحدي الذي يتطلب تنسيقا و تعاونا على جبهات عدة، وطنية، جهوية و دولية¹⁵.

زيادة على إعداد الحكومة الجزائرية لاستراتيجية وطنية للبيئة و التنمية المستدامة Une stratégie nationale de l'environnement و مخطط وطني للنشاطات من أجل البيئة و التنمية المستدامة Un plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable، يقم كل القطاعات الوزارية المصالح غير المركزية الجماعات المحلية و المجتمع المدني، و يرمي إلى إدماج البعد البيئي في الاستراتيجية الوطنية للتنمية، مع تفعيل سياسات عمومية تضع صوب أعينها إيجاد حلول للصراعات بين الجانب البيئي و التنمية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية.

هذه الاستراتيجية ترجمت إلى الواقع، بإطار قانوني و تنظيمي جد هام، مدعم بطاقات مؤسسية و وسائل قانونية، و أخرى مالية و حشد استثمارات هامة، حيث انطلقت أولى الورشات للبيئة، بهدف تغيير بعض المفاهيم السلبية التي تمت ملاحظتها¹⁶.

2.1- إمكانيات الجزائر في مجال الاقتصاد الأزرق:

لقد قامت بعض الآليات الدولية مثل Atkins و Pescares Italia و GIZ ، و ذلك في عام 2018 و بتمويل من الاتحاد الأوروبي ، بوضع تقرير خاص بتحليل للإمكانيات المتوفرة في مجال الاقتصاد الأزرق لدول المتوسط الغربي و منها الجزائر وتحديد الأنشطة البحرية و الساحلية الموجودة فعلا في هاته الدول و تلك التي بدأت تطفو إلى السطح و بإمكانها المساهمة في رفع مستوى ال PIB مع المحافظة على الرأسمال البحري و الساحلي بطريقة تسمح له بتكوين قاعدة صلبة لتنمية الاقتصاد الأزرق .

كما تجدر الإشارة في إطار الحديث عن الإمكانيات ، إلى الجانب المؤسسي الذي اعتمدته الجزائر في شكل استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق SNEB 2030 .

هذا و لقد أوضح التقرير الخاص بتحليل الإمكانيات الموجودة لدول المتوسط الغربي و من بينها الجزائر و المذكور أعلاه ، إمكانيات الجزائر في هذا المجال و حدها على النحو التالي :

- موارد طبيعية غنية ، تهددها الأنشطة البشرية غير المدروسة ،
- استغلال كبير للثروات كالأسمك و الرمل الشاطئي بطريقة غير مستدامة ،
- فضاءات بحرية و ساحلية معتبرة، مستغلة بكثافة خصوصا في مجال التعمير، السياحة ، الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري و تربية المائيات، هذه الأخيرة التي بدأت تشهد تطورا ملحوظا ،
- إنتاج المعارف، نقلها و توزيعها محدود جدا و غير استراتيجي ،

- تراث تاريخي ساحلي و بحري كبير لم تتم ترقيته بعد ،

- الحوكمة البحرية و الساحلية تعاني من عدم الاندماج ،

كما أبرز تحليل الوضعية المذكور أعلاه، أن هناك قطاعات للاقتصاد الأزرق في الجزائر تبذل بصددها جهود معتبرة و لكنها تحتاج إلى إعادة تكييف في تسييرها، هي الصيد البحري، النقل البحري و تحلية مياه البحر .

السياحة الساحلية و بناء السفن و تصليحها، هي قطاعات بصدد التطوير، بينما تعتبر الطاقات البحرية المتجددة في مراحلها الجنينية.

القطاعات الواعدة في مجال الاقتصاد الأزرق، هي تربية المائيات ، البيوتكنولوجيا البحرية Les biotechnologies marines و استغلال البترول في البحر، و هي في حاجة ماسة إلى مرافقة مهيكلة و مساندة من طرف السلطات العمومية و القطاع الخاص¹⁷.

هذا، و تجدر الإشارة إلى أنه من بين الأنشطة التي تندرج في إطار هذا النوع من الاقتصاد، النقل البحري، تسيير و استغلال الموانئ الصيد البحري ، بناء و تصليح السفن ، صناعة العتاد البحري، بناء الحواجز الصخرية لمنع الحث الشاطئي، السياحة البحرية والشاطئية و هياكلها إضافة إلى الخدمات (التأمين الصيانة ، المساعدة التقنية ...).

إلى جانب هذه الأنشطة التقليدية، هناك أخرى طفت في السنوات الأخيرة منها، تربية المائيات، استغلال طاقة الرياح في البحر لإنتاج الكهرباء، الطاقات البحرية المتجددة ، كطاقة الأمواج و دفع المياه و الطاقة الحرارية للبحر، تسارع عمليات بناء مسطحات Offshore لاستغلال البترول و الغاز الطبيعي في البحر عبر تلك المسطحات ، استخراج الموارد غير الحية من البحر و تحويلها، كالمعادن و الأملاح المعدنية و الأحجار الكريمة و الحصى ... و الأنشطة الخاصة بالخدمات كمرقبة الصيد، و تتبع أوضاع النظم البيئية و البحث العلمي، التكوين، الإنقاذ، الدفاع ...

الأنشطة هذه تزيد، من القيمة المضافة و تخلق الثروات بنسب متفاوتة، حيث يبلغ استغلال البترول و الغاز في البحر 34 %، الهياكل الأساسية البحرية 11 %، السياحة 26 % ، النشاطات المينائية 13 %، التحويل الصناعي للأسماك 5 % الصيد البحري الصناعي 1 %، تربية المائيات 0.6 %، النقل البحري 5 % بناء السفن و تصليحها 4 %، طاقة الرياح البحرية 0.4 %.

زيادة على ذلك، هناك بعض الأنشطة ذات الاتصال بطريق غير مباشر بالاقتصاد الأزرق، يجب القيام بها على اليابسة و هذا تحد جديد واجهته الجزائر لحماية بيئتها البحرية ، حيث عملت في هذا السياق على إنجاز شبكة صرف صحي بنسبة 89.33 %، 37 محطة لتصفية المياه العادمة، استحداث المجالات البحرية المحمية، حيث أنجز البعض منها، و التخطيط ل10 أخرى في آفاق 2030¹⁸.

و مما يجب ذكره في هذا الإطار، أن الاستراتيجية الوطنية للتسيير المندمج للمناطق الشاطئية Stratégie Nationale GIZC، كانت قد سطرت مسعى للنشاطات المستدامة في البحر من خلال تنويعها وتعديدها وتطويرها، واقتُرحت إعداد مخطط وطني لتهيئة البحر Schéma National d'Aménagement de la mer SNAM لاتحاد الوسائل و تقادي تقاطع الأدوات.

المشاركة الفعلية لكل الأطراف المعنية بالقطاع البحري في هيكلة القرار، لها دور بارز في نجاعة التنسيق بين مختلف النشاطات في الفضاءات البحرية، و هؤلاء الفواعل سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص يعتبرون مصدرا هاما للمعلومة و الخبرة ، بشرط أن يتم ذلك بشفافية و انفتاح.

مشاركة الفواعل لا تتم على نفس المستويات و في كل مراحل تنفيذ المسار، لذا يجب إيجاد الآليات اللازمة لذلك، كما أن متابعة عمليات استعمال البحر، يجب أن تتحقق بصفة منتظمة و متواصلة و مكثفة¹⁹. من جانب آخر، لقد اعتمدت الجزائر استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق **SNEB 2030** ، من خلال استحداث آليات جديدة تحقيقا للهدف، و هي عبارة عن مؤسسات على المستوى الوطني و المحلي تصب كلها في مسعى تفعيل الاقتصاد الأزرق ، بدءا باللجنة الوطنية للاقتصاد الأزرق CNEB، و المنتدى الوطني للاقتصاد الأزرق و الصندوق الوطني للاقتصاد الأزرق FNEB .

محليا ، تم استحداث مننديات للاقتصاد الأزرق على مستوى الواجهات الثلاث ، الغربية ، الوسطى و الشرقية مع مجلس لكل واجهة.

هذا و يضم منندى الواجهة الغربية ولايات ، تلمسان ، عين تموشنت ، وهران و مستغانم ، تعمل كلها تحت قبة المجلس الولائي ، منندى الواجهة الوسطى بدوره ، يشتمل على ولايات الشلف ، تيبازة ، الجزائر العاصمة ، بومرداس و تيزي وزو تحت وصاية المجلس الولائي للوسط.

و أخيرا منندى الجهة الشرقية ، و يتشكل من ولايات بجاية ، جيجل ، سكيكدة ، عنابة و الطارف ، تحت إشراف المجلس الولائي للشرق²⁰ .

2- التحديات الوطنية الجديدة في إطار الاقتصاد الأزرق:

إن تفعيل الاقتصاد الأزرق، يقوم في قسم هام منه على حماية الرأس المال الطبيعي البحري و الساحلي و بالتالي يجب اتخاذ تدابير معينة لمواجهة التحديات و المحافظة على النظم البيئية البحرية الهشة الموجودة في البحر و الساحل.

1.2- الآليات الوطنية لوضع تقنيات مراقبة المناطق الشاطئية و التنوع البيولوجي البحري:

تتدخل عدة مؤسسات في وضع تقنيات مراقبة المناطق الشاطئية و التنوع البيولوجي البحري ، و هي تركز في ذلك على عدد من المعالم الموجودة في جدول المؤشرات Tableau de bord، للبرنامج المندمج لوضع تقنيات و مراقبة المناطق الشاطئية في المتوسط و التنوع البيولوجي ، الذي تم إعداده في إطار اتفاقية

برشلونة Programme intégré de monitoring et d'évaluation des zones côtières en
Méditerranée IMAP .

أبرز هاته المؤشرات، هي تطبيق برامج MedPol لمراقبة التغيرات الكيميائية، و مركز النشاط الجهوي للمجالات الخاصة المحمية CARASP Centre d'activité régional pour les aires spécialement protégées للإدماج الإيكولوجي، زيادة على مركز النشاط الجهوي للنشاطات ذات الأولوية PAPRAC Centre d'activité régional pour les activités prioritaires البيئي SNIE .Système national d'information environnementale

أما بخصوص الآليات الوطنية لوضع تقنيات مراقبة التنوع البيولوجي البحري ، فلقد أجريت دراسات في هذا الإطار على 11 منطقة بحرية تجتاحها عشبة البوزيدوني التي تعتبر عشبة متوسطة بامتياز من خلال عدة مؤشرات، منها أماكن تركزها، الحيوانات و النباتات التي تحتمي فيها، الملوثات التي تتعرض لها، ديناميكية النظم البيئية المحيطة بها و الخصائص الفيزيائية - الكيميائية لتلك النظم.

كما تعتبر متابعة المجالات البحرية و الساحلية المحمية ، من أبرز العوامل الفعالة لحماية التنوع البحري و الساحلي و في هذا الإطار، حيث تم تفعيل ديناميكية دولية و جهوية على المستوى المتوسطي خلال العشرين سنة الأخيرة للزيادة في المساحات البحرية المحمية عن طريق وسائل ، مثل مخطط العمل الاستراتيجي للتنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط Plan d'action stratégique pour la biodiversité dans la région méditerranéenne PASBIO .

اعتمدت الجزائر هذه الديناميكية في نهاية التسعينات ، و تدعمت بداية بصدور القانون المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة ، ثم بتنصيب اللجنة الوطنية و اللجان الولائية للمجالات المحمية.

2.2 - التخفيف من حدة الآثار السلبية و اكتساب المعرفة

يخص هذا التحدي بالدرجة الأولى، كبح ارتفاع مستوى سطح البحر و الزيادة في حرارة المياه البحرية للحوض الجزائري ، بحيث أن التخفيف من آثار هاتين الظاهرتين على المناطق البحرية و الساحلية ومواردهما الطبيعية يقتضي اتخاذ تدابير صارمة و جدية، و عليه يجب المحافظة على الهياكل الأساسية الشاطئية، كالتجهيزات المينائية و السياحية، محطات تحلية مياه البحر، محطات تصفية المياه العادمة، تجهيزات تربية المائيات، المنشآت الصناعية و التجمعات السكانية، هذا من جهة و من جهة أخرى يجب الحفاظ على الموارد الطبيعية، كمخزون الأسماك، الفلاحة الساحلية و التنوع البحري و الشاطئي ، هذا كله لتحقيق تنمية مستدامة للنشاطات البحرية و تلك المتعلقة بالبحر.

و من المعروف في أيامنا هذه، أن التغيرات المناخية، تشكل تهديدات حقيقية على الساحل و ما يتضمنه من هياكل اجتماعية و اقتصادية و مواقع سكنية معتبرة و تغير في المسارات الفيزيائية للمناطق الشاطئية و حركة مياه البحر، خصوصا تلك القريبة من الشاطئ.

كما أن العوامل البشرية تؤثر مباشرة على التوازنات الفيزيائية للشاطئ، ما يساعد على ارتفاع مستوى سطح البحر و الزيادة في حرارة مياهه، الأمر الذي يؤدي إلى غمر بعض الأجزاء المنخفضة و هذا ما رأيناه فعلا في المنطقة الشرقية للجزائر العاصمة إثر حدوث التسونامي الصغير و خلال فيضانات الطارف في 2009.

و من أكثر المناطق المهددة، الساحل الشرقي لبجاية فهو مهدد بارتفاع لمستوى البحر بمقدار متر واحد.

هذا، و تؤكد كميات الأمطار الكبيرة المتساقطة شهر ماي 2023، على الولايات الشمالية للوطن و الكوارث التي أحدثتها، هذا الطرح بحيث أنها أغرقت أحياء ساحلية بأكملها و أتلفت المحاصيل الزراعية، و حطمت أملاك الغير ...

و تقاديا لكل تلك المخاطر مستقبلا، و من منطلق أن حماية الساحل أصبحت رهانا أساسيا يخص كل دول المعمورة و على كل المستويات، البيئي، الاقتصادي و الاجتماعي، نظرا لزيادة استغلاله و شغل حيزه بطريقة تعسفية ما تسبب في التزايد المستمر للضغوطات عليه، غدت هذه الحماية تحديا و رهانا ذا أهمية بالنسبة للجزائر التي أقرت سياسة ساحلية تتماشى و أهداف التنمية المستدامة للمناطق البحرية و الاقتصاد الأزرق.

إن أهم الإجراءات التي تضمنتها هذه السياسة، تخص أساسا المواد الكيميائية و الطاقات المتجددة، فيما يتعلق بالأولى، يمكن القول أن أخطر المواد الدخيلة على البيئة البحرية، هي المواد الكيميائية بكل أنواعها، و إذا لم يتم التحكم فيها و تسييرها تسييرا مستداما فإنها تحدث فيها الكثير من الخراب.

و عليه، وعلى غرار البلدان الحاضرة بربو و التي التزمت بمبادئه، و على وجه الخصوص التوصيات التي تضمنها الفصل 19 من الأجندة 21، اعتمدت الجزائر سياسة عقلانية في تسيير المواد الكيميائية.

هذه السياسة، ترجمت إلى الواقع عن طريق صدور القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و خصوصا المادة 69 منه التي تشير إلى حماية الإنسان و البيئة ضد الأخطار التي قد تسببها المواد الكيميائية، و القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير و مراقبة النفايات الذي أورد في الفقرة 5 من المادة 3 منه تعريفا للنفايات الخاصة الخطرة و التي بفعل مكوناتها و خاصية المواد السامة التي تحتويها، يحتمل أن تضر بالصحة العمومية أو بالبيئة.

تسيير المواد الكيميائية ينظمها المرسوم التنفيذي رقم 03 - 451 المؤرخ في 1 ديسمبر 2003، الذي يحدد قواعد الأمن التي تطبق على النشاطات المتصلة بالمواد و المنتجات الكيميائية الخطرة و أوعية الغاز

المضغوطة²¹، و الذي أخضع ممارسة الأنشطة المتصلة بالمواد و المنتجات الكيميائية الخطرة إلى اعتماد مسبق، يسلمه الوالي بناء على اقتراح من المديرية الولائية المكلفة بالمناجم و الصناعة .

فيما يخص مادة الزئبق، التي تعتبر مادة كيميائية خطيرة جدا، فإن الجزائر اتخذت بشأنها إجراءات خاصة لتسييرها عبر كل مراحل التعامل معها، بداية من الاستغلال إلى التخزين في إطار أحكام القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية و ترقية الصحة التي جاءت وفقا لتوجيهات المنظمة العالمية للصحة، للحد من آثارها السلبية على البيئة و الصحة.

و هكذا نقلت الجزائر إلى قانونها الداخلي ما التزمت به على المستوى الدولي، و وضعت في ماي 2006 ما يعرف "بالمناهج الوطني لتقييم طاقات التسيير العقلاني للمواد الكيميائية" Profil National pour l'évaluation des capacités de gestion rationnelle des produits chimiques PN ، الذي يعتبر تطبيقا ميدانيا للأهداف التي سطرتهما الأجندة 21 / الفصل 19، تحقيقا للتنمية المستدامة.

إن الهدف من وضع هذا المنهج ، هو قبل كل شيء فهم المشاكل الموجودة و التي تثيرها المواد الكيميائية مع تحديد النقائص و نقاط الضعف في مجال تسييرها و بالتالي حماية البيئة عموما و البحرية على وجه الخصوص، لأن هذه المواد تتسرب إلى البحر و تخرب كل النظم البيئية فيه.

هذا، و لقد سمحت هذه الخطة بوضع ميكانيزمات للتنسيق في مجال المواد الكيميائية بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية، وضع مناهج جزئية على المستوى كل ولاية تدعيم التفيتش و المراقبة في مجال تسيير المواد الكيميائية، تحسين طرق التعامل مع هذه المواد تطوير برامج الإعلام في الأوساط المهنية، تدعيم الهياكل التقنية كمخابر البحث و العتاد المتخصص و أخيرا وضع نظام شامل لترتيب المواد الكيميائية²².

أما بخصوص الطاقات المتجددة ، فيمكن القول أن الجزائر قد بدأت مرحلة التحول إلى هذا النوع الجديد من الطاقة مع المصادقة على القانون رقم 04 - 09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة²³، و تتمثل هذه الطاقات في "أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الاشعاعات الشمسية و قوة الرياح و الحرارة الجوفية و النفايات العضوية و الطاقة المائية و تقنيات استعمال الكتلة الحيوية.

و هكذا، حددت نسبة 14% من القدرات الطاقية، للطاقة الشمسية و طاقة الرياح كهدف يجب الوصول إليه مع آفاق 2020.

و تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات المخصصة لهذا التحول للفترة بين 2011 - 2030 قدرت ب62 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 4400 مليار دينار.

هذه التجربة الأولية، سوف تسمح بتوفير كميات من الغاز الطبيعي تقدر ب570 مليار م³ ، ما قيمته 193 مليار دولار أمريكي أو 13700 مليار دينار²⁴.

أهداف القانون المذكور، هي حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة و المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية و حفظها .

في مجال النقل ، و للانقاص من حدة التلوث ذي المصدر الجوي، الذي يتساقط على البيئة البحرية، اعتمدت الجزائر استخدام غازين كوقود للسيارات، غاز البروبان المميع GPL و الغاز الطبيعي المضغوط GNC أحد التحديات التي تعتمد عليها في إطار التنمية المستدامة.

هذا، و تعتبر الجزائر من أولى البلدان في حوض المتوسط المنتجة للغاز الأول، و تستند في هذا الصدد على مكنائزيمات إغرائية لتحقيق الهدف، و ذلك عن طريق تركيب الأجهزة الخاصة به Kits GPL/C، في السيارات مجانا و الانقاص من نسبة الرسم TVA من 17 % إلى 7 %.

بدأ استعمال هذا الوقود سنة 1983، و هيئت وسائل نجاح العملية، عن طريق توفير عبر كل القطر الوطني لمحطات تركيب أجهزة الغاز في السيارات، توفير شبكة هامة من محطات تعبئة الغاز، و السعر المغربي لهذا النوع من الوقود.

بالنسبة للنوع الثاني من الوقود، بدأت عملية نموذجية لاستخدامه سنة 1998، عن طريق استحداث محطتين لضغط الغاز الطبيعي و شراء وسائل نقل عمومي مكيفة لهذا النوع من الاستعمال.

و أعدت دراسة حول الاستراتيجية الوطنية لتنمية هذا الغاز سنة 2008، و ترجمت إلى تفعيل مصفاة سكيكدة، و تطويرها و زيادة قدرة إنتاجها و تكييفها لإنتاج الوقود النظيف وفقا للتحديات البيئية الجديدة²⁵.

أما ما يخص تحدي المعرفة العلمية و اكتساب المعلومات ، فيمكن القول أن الاقتصاد الأزرق يرتبط مباشرة بمستوى المعلومات العلمية المكتسبة في مجال العوامل المشكلة للبيئة البحرية، كالمسارات العملية للموارد البيولوجية و الإيكولوجية، و المسارات الفيزيائية-الكيميائية، و عليه يجب أن تبذل جهود معتبرة لتحسين مستوى المعرفة العلمية لا سيما في المجالات التالية :

- اكتساب معلومات أساسية حول الموارد البيولوجية، كالأصناف و الملاجئ و الهجرة
- التسيير و التخطيط فيما يتعلق بالمجالات المحمية، التسيير المندمج للمناطق الشاطئية الأخطار الكبرى، و هشاشة النظم البيئية الساحلية و الشاطئية
- احترام مواعيد الراحة البيولوجية
- وضع استراتيجية لعدم تداخل الأنشطة البشرية و تهديدها للنظم البيئية البحرية
- تقويم وتنمية الصيد البحري، تربية المائيات، الطاقات المتجددة البحرية و البيوتكنولوجيا
- الحوار البيئي المرتبط بالتنمية المستدامة
- الرهانات المرتبطة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة²⁶.

و عليه ، يمكن القول أن تطوير الاقتصاد الأزرق يتطلب قاعدة متينة من المعارف مع فهم النظم البيئية البحرية و الاستعمال المستدام لمواردها الطبيعية .

و يجب أن تغطي هذه القاعدة المعرفية عدة ورشات ، بدأ بتنظيم المكونات الحية و غير الحية الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و كل النشاطات ذات الصلة بالوسطين البحري و الساحلي. فالعلم و المعرفة ، يساعدان على إيجاد الحلول و مواجهة التحديات الراهنة كالحصول على الغذاء للإنسان و الحيوان ، المحافظة على الصحة العمومية و الطلب المتزايد على الطاقة. إن الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال ، أدت إلى الزيادة في عدد المؤسسات الجامعية التي تضمن تعليمًا عاليًا و بحثًا علميًا متصلًا بهذا التخصص ، حيث بلغت 17 مؤسسة جامعية ، منها واحدة ، هي المدرسة العليا لعلوم البحر و تهيئة الساحل ENSSMAL ، متخصصة في علوم البحر و الساحل ، مقرها دالي إبراهيم في الجزائر العاصمة. كما يجب التذكير في هذا السياق بوجود مؤسسات جامعية مدعمة للسياسة الوطنية في هذا المجال ، كالمؤسسات الجامعية في مجال الاقتصاد أو السياسة أو الحوكمة ، أو التخطيط أو التسيير. فيما يخص مخابر البحث ، لقد أنشأت الوزارة الوصية سبعة منها وضعت تحت وصاية المديرية العامة للبحث العلمي و التنمية التكنولوجية ، و هي تغطي المجالات التالية :

- تشخيص وضع التنوع البيولوجي ،
- تلوث البيئة البحرية،
- تسيير و حماية الأوساط البحرية و الساحلية ،
- البيوتكنولوجيا البحرية و تقييم موارد البحر ،
- المعرفة ، حماية و تسيير الموارد الصيدية،
- المعرفة و تطوير تربية المائيات البحرية،
- قانون البيئة،
- المخاطر الكبرى و التغير المناخي في المناطق البحرية و الساحلية.

الخاتمة:

و في الأخير يمكن القول أنه حان الوقت للجزائر لكي تعود إلى هويتها و عمقها البحريين ، من خلال إعادة نسج علاقات قوية مع البحر كسابق عهدها و مع ما يشهده ماضيها البحري المجيد ، هذا كله باعتماد وسائل و آليات حديثة تساهم بها التطور الحاصل على كافة المستويات ، الإقليمية نظرا لموقعها الاستراتيجي ، باعتبارها جزءا من بحر يتوسط العالم و يعتبر همزة وصل بين ثلاث قارات، إفريقيا آسيا و أوروبا هو البحر الأبيض المتوسط ، و ما يمتاز به من غنى بيولوجي و غير بيولوجي²⁷، و الدولية باعتبارها جزءا فعالا في العالم.

و بالرجوع إلى الاقتصاد الأزرق ، فهو من المفاهيم الحديثة التي تعرف بعبارة Mots valise "كلمات حقيقية" التي لم تحدد معالمه بعد ، فيمكنه أن يشتمل على أنشطة في منطقة الساحل تبدو وكأنها بعيدة كل البعد عن حماية الأوساط البحرية ، لكنها في الواقع هي من صميم تلك الحماية ، كتحسين شبكات الصرف الصحي و وضع محطات تصفية المياه العادمة التي تطرحها مختلف الوحدات الصناعية الراضة في منطقة الساحل الجزائري.

إن الضغط الشديد على هذا الفضاء الهش له آثار سلبية ، بحيث أنه يؤدي إلى القضاء على الملاجئ الطبيعية للكائنات و إضعاف النظم البيئية ، الذي ينعكس بدوره على كمية و نوعية الموارد الطبيعية التي تكثر في هذا الفضاء و ضياع الإرث المشترك للبشرية كالمناغروف²⁸، الأرصفة المرجانية، و البحيرات الساحلية، الأمر الذي يؤثر مباشرة على الوسط البحري و الكائنات التي تعيش فيه، لأن حياتها مرتبطة بها²⁹.

و عليه ، يمكن التأكيد على أن الاقتصاد الأزرق يسعى إلى تجاوز التناقض الموجود بين تحقيق التنمية الاقتصادية و المحافظة على النظم البيئية البحرية و الساحلية ، و ذلك من خلال البحث عن الآليات التي تخلق توافقا بين الاثنين و بالتالي الوصول إلى علاقة الاستدامة المنشودة ، خصوصا و أن المشرع الجزائري قد سبق له و أن ربط بين الجزئين البحري و البري في القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل و تنميته حيث نص في المادة 7 منه، "يشمل الساحل جميع الجزر و الجزيرات و الجرف القاري و كذا شريطا ترابيا بعرض أقله 800 متر على طول البحر... و هو يشمل منطقة نوعية تكون موضوع تدابير حماية و تنمين تدعى المنطقة الشاطئية و تضم الشاطئ الطبيعي، الجزر و الجزيرات، المياه البحرية الداخلية ، سطح البحر الإقليمي و باطنه".

و هذا الربط بين الجزئين البري و البحري يعتبر مفهوما قانونيا جديدا ، لم يعرفه الفكر القانوني من قبل ، نظرا لأهمية منطقة التماس هذه من حيث الثروات التي تحتوي عليها، و الهشاشة التي تميزها، زد على ذلك الضغط الشديد الذي تتعرض له.

و لتحقيق الصيغة التوافقية بين التنمية الاقتصادية و حماية النظم البيئية، يتوجب وضع استراتيجية طويلة المدى تضع بين عينيها هدفا منشودا، هو تنمية اقتصادية عادلة ، تعود فوائدها ليس فقط على المناطق البحرية و الساحلية بل تصل آثارها إلى كافة مناطق الوطن، و تؤكد المؤشرات المتوفرة ضرورة الإسراع في إيجاد الحلول و الوسائل التي توفق بين استغلال البحر و الساحل و المحافظة عليهما.

و أبرز تلك المؤشرات ، هي أن 28 % من الشريط الساحلي في منطقة ال 100 متر، لم يبق طبيعيا بل أصبح مصطنعا ، ¼ من المدن الكبرى للوطن تقع على طول الشاطئ ، 95 % من التبادلات التجارية للجزائر مع مختلف دول العالم تمر عبر البحر، 41 بلدية من بين ال 100 بلدية الأكثر كثافة سكانية تقع في منطقة الساحل ، ثلث سكان الجزائر يعيشون في الولايات الساحلية.

- و عليه فإن أهم التوصيات و آفاق البحث التي يمكن الخروج بها من خلال هذه الدراسة هي أنه :
- على المسؤولين و متخذي القرار معرفة كيف يجب أن يسير الساحل بطريقة مستدامة و كيف تتم المحافظة على الأماكن الطبيعية المنتجة للثروات التي تمثل أهمية بيولوجية، ثقافية ، اجتماعية و اقتصادية و ما هي الآليات التي تجعله منتجا للثروات دون تعريضه للدمار،
 - ضرورة تقوية دور الدولة في المناطق الشاطئية،
 - تطوير نظام وطني للمراقبة و المتابعة المستمرة و التقييم المدمج للمناطق الشاطئية،
 - تدعيم و تحسين البرامج التكوينية العالية حول المناطق الشاطئية،
 - إعداد مخططات تمويلية مستدامة لتفعيل سياسة وقائية للساحل،
 - تدعيم إطار التعاون الدولي،
 - إعلام و توعية كل الفواعل.
 -

الهوامش:

- 1-Nathalie de POMPIGNAN avec Constance ALBANEL : Océan , Alerte rouge ; chroniques d'un désastre annoncé – L'Harmattan , Paris 2014 P. 16
- 2-Grimes , S., 2022. Economie bleue, outil pour le développement durable des zones marines et côtières .Séminaire Ecole Nationale Supérieure des Sciences de la Mer et de l'Aménagement du littoral. Mai 2022 P.1
- 3-14^{ème} conférence des ministres des affaires étrangères du « dialogue 5 + 5 » en Méditerranée occidentale , Alger le 21 janvier 2018 P. 6 – 7
- 4-Grimes , S., 2022. Economie bleue, outil pour le développement durable des zones marines et côtières . Ecole Nationale Supérieure des Sciences de la Mer et de l'Aménagement du littoral. Mai 2022 P.3
- 5-ج ر رقم 29 مؤرخة 10 أفريل 1977
- 6-ج ر رقم 44 مؤرخة في 25 أكتوبر 1983
- 7- القانون رقم 05 – 07 المؤرخ في 28 أفريل 2005
- 8 -منور فريدة : حماية البيئة البحرية في القانون الجزائري – رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، جامعة الجزائر 1 ، كلية الحقوق سعيد حمدين 2019-2020
- 9-ج ر رقم 66 مؤرخة في 14 سبتمبر 1963
- 10-ج ر رقم 63 مؤرخة في 8 أكتوبر 2006

11- Rapport National 2000-2015, Algérie, Objectifs du millénaire pour le développement, rapport établi par le gouvernement Algérien, juin 2016 P.97,

12-Avant-propos du secrétaire général des nations unies (Antonio GUTERRES) : Nations Unies : Les objectifs de développement durable 2017 – New York 2017P.

13-ج ر رقم 10 مؤرخة في 12 فيفري 2002

14-مخطط عمل الحكومة لتفعيل برنامج رئيس الجمهورية، ص25

15-République Algérienne Démocratique et Populaire : Rapport National de l'ALGERIE , 19^{ème} session de la commission du développement durable des nations unies (CDD – 19) , Mai 2011 P. 4

16-République Algérienne Démocratique et Populaire : Ouvrage cité P. 6

17-Conférence du Dr. Samir GRIMES, Mer et Littoral, Opportunités, Enjeux et Défis pour l'Algérie, EL MOUNTADA FORUM, Institut National d'Etudes de Stratégie Globale INESG Juin 2019 P. 19,

18-République Algérienne Démocratique et populaire – Ministère de l'Agriculture , du Développement Rural et de la Pêche : Economie Bleue en Méditerranée Occidentale Conférence d'Alger des parties prenantes, L'initiative pour le développement durable de l'économie bleue en Méditerranée Occidentale « OUESTMED », WESTMED, Alger 03 – 04 décembre 2018 P.10,

19-République Algérienne Démocratique et populaire – Ministère de l'Agriculture , du Développement Rural et de la Pêche : Economie Bleue en Méditerranée Occidentale , Conférence d'Alger des parties prenantes – L'initiative pour le développement durable de l'économie bleue en Méditerranée Occidentale « OUESTMED »- WESTMED , Alger 03 – 04 décembre 2018 P. 43

20-Schéma de gouvernance de l'économie bleue en Algérie (source : Grimes , 2021)

21-ج ر رقم 75 مؤرخة في 1 ديسمبر 2003

22-République Algérienne Démocratique et Populaire – Rapport National de l'ALGERIE : 19^{ème} session de la commission du développement durable des nations

unies (CDD-19) mai 2011 P.9

23-ج ر رقم 52 مؤرخة في 18 أوت 2004

24-République Algérienne Démocratique et Populaire – Rapport National de l'ALGERIE, 19 ème session de la commission du développement durable des nations unies (CDD-19) mai 2011 P. 31,

25-République Algérienne Démocratique et Populaire – Rapport National de l'ALGERIE : Ouvrage cité P.22

26-Dr. Samir GRIMES : Ouvrage cité P. 23 et suivantes

27-منور فريدة : المرجع السابق ص 23

28- La mangrove و هو شجر استوائي تنبتق من أغصانه جذور جديدة : الكنز قاموس فرنسي عربي : جروان السابق الطبعة الأولى، دار السابق بيروت ص 588

29-SHINE Clare , LEFEBVRE Christophe: La conservation du littoral : éléments de stratégie politique et outils réglementaires , Comité français pour l'UICN , Collection Planète Nature Paris 2004 P. 3